أوراق في سياسات الاقتصاد الكلي

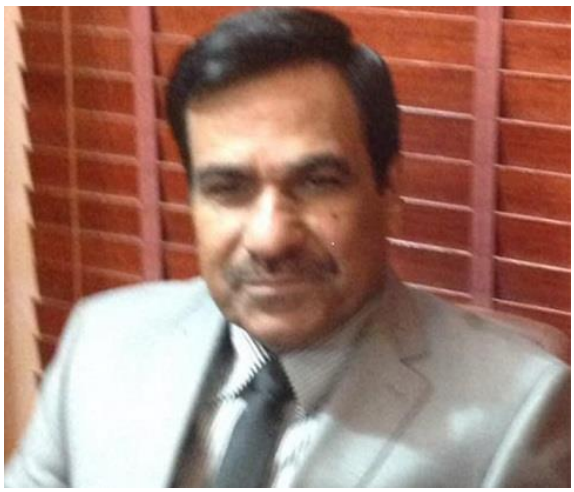

أ.د. نبيل جعفر المرسومي*: الحلول العاجلة لمواجهة الازمة المالية في العراق

على الرغم من ان العراق هو رابع اكبر دولة منتجة ومصدرة للنفط الخام في العالم ، إلا انه لا يمتلك طاقات إنتاجية فائضة يستطيع من خلالها زيادة صادراته النفطية (كما في السعودية والامارات) لتعويض بعض من خسائره المرتبطة بانهيار اسعار النفط . ومع ان العراق انفق اكثر 80 مليار دولار خلال المدة 2010 – 2018 على الحقول النفطية التي تم احالتها الى مجموعة من الشركات الأجنبية في اطار جولات التراخيص إلا انها لم تستطع ان ترفع الإنتاج اكثر من 2.136 مليون برميل يوميا . ولم يستطع العراق بناء

أوراق في سياسات الاقتصاد الكلي

طاقات إنتاجية فائضة يمكن من خلالها زيادة الطاقة التصديرية للنفط الخام وتعويض بعض من خسائره السعرية كما هو الحال في بعض دول أوبك الأخرى وفي مقدمتها السعودية .

فضلا عن ذلك فإن العراق بخلاف دول أوبك الأخرى لم يستطع بناء صناعة نفطية متطورة ترفع من القيمة المضافة للنفط وتستطيع تلبية احتياجات الطلب الداخلي وتصدير الفائض منها مما أدى الى استيراد منتجات نفطية وغاز بقيمة 3.5 مليار دولار سنويا. وقد انعكس سوء إدارة العائدات النفطية في تكريس احادية الاقتصاد العراقي اذ يسهم النفط اليوم بنحو نصف الناتج المحلي الإجمالي و99% من قيمة الصادرات الاجمالية و 92% من اجمالي الإيرادات العامة .

فضلا عن العراق لا يمتلك بخلاف كل الدول المنتجة للنفط صندوقا سياديا يستطيع من خلال امتصاص صدمة النفط الحالية من خلال السحب من الصندوق لتغطية عجز الموازنة المتفاقم . في حين تمتلك السعودية صندوق الاستثمارات العامة 360 مليار دولار فضلا عن مؤسسة النقد العربي السعودي 515.6 مليار دولار فيما تمتلك هيئة الاستثمار الكويتية 592 مليار دولار وأبو ظبي للاستثمار 683 مليار دولار . كما ان العراق لا يملك احتياطيات نقدية كبيرة جدا يمكن ان تخفف من وطأة الصدمة الاقتصادية والصحية المزدوجة لزمن طويل . اذ يبلغ الاحتياطي النقدي في البنك المركزي العراقي نحو 74 مليار دولار منه اكثر من 32 مليار دولار مستثمرة في سندات الخزانة الامريكية كمصد أخير للازمة الراهنة من خلال خصم الأوراق الحكومية او اطلاق حزم تحفيزية للقطاع الخاص .

ان هذا الوضع الكارثي للاقتصاد العراقي هو انعكاس لفشل السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة التي تفتقد الى مشروع متكامل لبناء الاقتصاد والدولة والتي اكتفت بتوزيع العائدات النفطية على أوجه الانفاق المتعددة التي تشكل الآن عبئا كبيرا على الموازنة من دون ان تسطيع خلق اقتصاد متنوع ومصادر

دخل بديلة ترتكز على دولة مؤسسات يسودها الحكم الرشيد ، وما حصل هو العكس تماما اذ قوضت الدولة الهشة الاقتصاد القائم وعمقت من ضعفه ومن ارتباطه بالسوق العالمية مما جعل اليوم الطبقة السياسية عاجزة تماما في الوقوف بوجه التحديات القائمة المرتبطة بتفشي فيروس كورونا وبانهيار أسعار النفط مما أدى الى انكشاف واضح للاقتصاد وعدم قدرته على التعامل معهما الامر الذي دفع الاقتصاد العراقي الى حافة الهاوية ماليا واقتصاديا

السيناريوات المتوقعة لعائدات النفط العراقية عام 2020

لان النفط هو عصب الحياة الاقتصادية وهو الممول والمحرك للأنشطة الاقتصادية في العراق وهو مصدر الدخل الوحيد تقريبا ، وفي ضوئه تتحدد النفقات العامة والسياسة المالية والاقتصادية للبلد ولذلك من الضروري ان نرسم بعض التوقعات عن حجم العائدات النفطية في العراق عام 2020 اعتمادا على ثلاثة سيناريوات وعلى النحو الآتي :

العائدات النفطية المتحققة عام 2019

معدل الصادرات اليومية = 3.526 مليون برميل

معدل سعر بيع برميل النفط العراقي = 61 دولارا

عائدات النفط العراقية لعام 2019 = 78.527 مليار دولار

بافتراض ان تحافظ صادرات النفط العراقية على نفس مستويات عام 2019

السناريو الأول لعام 2020

سعر برميل النفط العراقي = 20 دولارا

العائدات النفطية المتوقعة = 32.697 مليار دولار

الخسائر المتحققة في العائدات النفطية بالقياس الى عام 2019 = 45.830 مليار دولار

السيناريو الثاني لعام 2020

سعر برميل النفط العراقي = 25 دولارا

العائدات النفطية المتوقعة = 38.060 مليار دولار

الخسائر المتحققة في العائدات النفطية بالقياس الى عام 2019 = 40.467 مليار دولار

السيناريو الثالث

سعر برميل النفط العراقي = 30 دولارا

العائدات النفطية المتوقعة = 43.422 مليار دولار

الخسائر المتحققة في العائدات النفطية بالقياس الى عام 2019 = 35.105 مليار دولار

ملاحظة : تم الحساب على أساس التوقعات من آذار الى كانون الأول (ديسمبر) 2020 مضافا اليها المتحقق من عائدات النفط لشهري كانون الثاني وشباط 2020 والبالغة 11.247 مليار دولار.

وفي ضوء هذه السيناريوات الثلاث فأن عائدات العراق في احسن التوقعات لن تصل الى اكثر من 43.422 مليار دولار وهي غير كافية حتى لتغطية الرواتب التي تصل في موازنة 2020 الى نحو 45 مليار دولار . وعلى ذلك لابد من اتخاذ إجراءات سريعة وقصيرة الاجل لمواجهة الازمة المالية التي فاقمها انتشار جائحة كورونا والتي أدت بنحو كبير الى ترجع الطلب العالمي على النفط ومن ثم انهيار أسعاره التي فقدت 60% من قيمتها وادت الى ازمة حادة يعاني منها العراق حاليا . فضلا عن التوقف شبه التام للقطاع الخاص العراقي بسبب فرض حظر التجول الكامل في كل العراق .

الإجراءات القصيرة الاجل لمواجهة الازمة المالية في العراق

1.الغاء مسودة مشروع موازنة 2020 (في ادراج وزارة المالية ومجلس الوزارة) التي بلغت فيها النفقات العامة 162 ترليون دينار فيما بلغت الايرادات العامة 114 ترليون دينار على أساس سعر نفط مخطط مقداره 56 دولارا للبرميل وبعجز مقداره 48 ترليون دينار وهو الاكبر في تاريخ الموازنات العراقية . وتنظيم موازنة ازمة على سعر نفط مخطط لا يزيد عن 25 دولارا للبرميل وبرمجة النفقات العامة بعد ضغطها الى ادنى حد ممكن ثم تنظيم أولويات الصرف على أبواب الانفاق المهمة كالرواتب والانفاق الصحي لمواجهة كورونا والبطاقة التموينية على ان تكون في حدود الإيرادات العامة المتاحة شهريا

2. على الرغم من ان قانون البنك المركزي العراقي لعام 2004 وتعديلاته يحظر إقراض الحكومة لكنه يجيز له شراء الأوراق المالية الحكومية من السوق الثانوية فقط ويكون ذلك من خلال استخدام أسلوب خصم حوالات الخزانة من قبل البنك المركزي كدين على المصرف صاحب الخصم الاولي وهذا يؤدي الى زيادة موجوداته (حقوق البنك المركزي على الآخرين) مما يقتضي زيادة مطلوباته (حقوق الآخرين على البنك المركزي) من خلال زيادة العملة في التداول . وهو الأسلوب ذاته الذي استخدمه البنك المركزي

العراقي بعد انهيار أسعار النفط 2014 . علما ان الديون الداخلية تبلغ نحو 40 ترليون دينار تمثل حوالات خزينة وسندات مخصومة لدى المصارف الحكومية والبنك المركزي العراقي . وسيلجأ العراق الى اعتماد هذا الأسلوب حاليا بسبب العجز الكبير في موازنة 2020

3. اطلاق البنك المركزي العراقي لبرنامج للتسيير الكمي يتم من خلاله منح حزمة من القروض بفائدة صفرية او قريبة من الصفر الى القطاع الخاص من اجل تفعيل وتعزيز قاعدة الإنتاج الوطنية وتوظيف المزيد من الايدي العاملة. وهذه الإجراءات من شأنها ان تقلل من الآثار السلبية لانخفاض الأنفاق الحكومي الذي يعد المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي في العراق .

4. احكام الرقابة على المنافذ الحدودية ليس فقط لتعظيم الرسوم الكمركية وانما أيضا لدعم المنتج المحلي وخاصة للسلع التي توجد لها بدائل محلية

5. تقييد الاستيرادات للسلع الكمالية وقليلة الأهمية للمجتمع والاقتصاد او زيادة مستوى الرسوم الكمركية عليها من اجل تخفيف الضغوط على نافذة بيع العملات الأجنبية في البنك المركزي والمحافظة على الرصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي .

6. ضرورة العمل من خلال الإصلاح الإداري والاقتصادي على زيادة أرباح الشركات العامة وزيادة النسبة المخصصة منها لوزارة المالية من اجل تعظيم الإيرادات غير النفطية . فضلا عن ضرورة العمل على زيادة كل الإيرادات غير النفطية التي لا تتجاوز حاليا السبع مليارات دولار سنويا .

7. اعادة جدولة الديون القائمة مع المؤسسات المالية والدول الأخرى الدائنة .

8. التفاوض مع الكويت لتأجيل دفع التعويضات التي لم يتبق منها سوى 3 مليارات دولار لمدة سنتين على الأقل

9. اعادة النظر بالاتفاقيات التجارية مع دول الجوار التي اعفت العديد من سلعها من الرسوم الكمركية فضلا عن التفضيلات التي أعطيت لميناء العقبة على حساب الموانئ العراقية .

10. الاتفاق مع شركات التراخيص على تخفيض كلف الإنتاج وعلى تسديد مستحقاتها بالنفط بدلا من الدولار .

11. طرح سندات حكومية بآجال محددة وبفوائد معينة لسحب جزء من السيولة المتراكمة عند الناس لاستخدامها في تخفيض عجز الموازنة على يسبق اطلاق هذه السندات حملة تثقيفية وإعلامية واسعة لتوضيح أهمية هذه السندات في مواجهة الازمة فضلا عن الفائدة التي سيحصل عليها المواطن

12. تشريع قوانين جديدة لإصلاح نظام الرواتب ومنع تسييسها وتعديل او الغاء القوانين التي تمنح لبعض المواطنين اكثر من راتب وتعديل القوانين الخاصة بالتقاعد واجراء وتخفيض جدي في امتيازات ورواتب الرئاسات الثلاث والسفارات والملحقيات العراقية في الخارج .

13. العمل الجاد على تفعيل الضرائب على شركات الهاتف النقال والشركات الاجنبية والعمالة الاجنبية في العراق .

14. حسم مسالة الإيرادات المعلقة مع كردستان سواء كانت إيرادات النفط ام الإيرادات الأخرى المتعلقة بالمنافذ الحدودية والضرائب والرسوم وغيرها .

15. سحب المبالغ المودعة في البنك الفدرالي لحساب المصارف الصينية الخاصة بالاتفاقية العراقية الصينية وتأجيل العمل بالاتفاقية الى حين تحسن الاوضاع المالية .

16. الغاء الخصم الممنوح على مبيعات النفط الخام إلى المملكة الأردنية الهاشمية التي تزيد عن 47 مليون دولار شهريا . وضرورة استحصال سمات الدخول (الفيزا) من كل العرب والأجانب الوافدين وخاصة في المناسبات الدينية .

17.ضرورة العمل على إيجاد نظام فعال للحماية الاجتماعية وبالسرعة الممكنة لتوفير اعانات نقدية لدعم الشرائح الاجتماعية الفقيرة من العاطلين عن العمل والعاملين بأجور يومية والفقراء عموما الذين انقطع رزقهم بسبب التقييد الكامل للحركة بسبب الإجراءات الصحية المتبعة لمواجهة جائحة كورونا .

(*) أستاذ علم الاقتصاد في جامعة البصرة

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. ا
نيسان / ابريل 2020

http://iraqieconomists.net/ar/